لفواهج السمع والشيخ ابو الحسن رضي الله عنه لما قال ان ادراك السمع يعم كل موجود جوز تعلقه
بكلام الله تعالى وقال بوقوع هذا الجائز على ما ورد السمع به في حق موسى عليه السلام وحمل
الشيخ في ذلك ما يليق تنزيه ان شاء الله تعالى في فصل الرؤية من ان الوجود هو المصحح للرؤية و
قد اختلف الاصحاب في الاكوان التي هي متعلق للرؤية في وقتنا اتفاقا هل هي متعلق للبصر ا
لا فذهب بعضهم الى ان ادراك البصر يتعلق بها واحتج بان من لمس شيئا واضطرب تحت يده ادرك
حركته واذا انقطعت اجزاؤه في يده ادرك سكونه فيها ومن الاصحاب من انكر ذلك وزعم انه يعلم ذلك
عند اللمس ولم يتعلق ادراك البصر به **قال المقترح** والتحقيق الاول اورد على اهل
السنة في قولهم ان الرؤية تتعلق بكل موجود لزوم التسلسل وذلك لان الرؤية المتعلقة هي من
جملة الموجودات فيجب ان تصح رؤيتها اذ المرئي تنتفي رؤيتها لانعدام المانع كما في غير
هاس الموجودات التي لا نراها ثم ننقل الكلام الى ذلك المانع فنقول هو موجود فيجوز ان يرى
فيحتاج ايضا الى تقدير مانع يمنع من رؤيته وكذلك الكلام في مانع المانع **وأجاب** الفا
في عن ذلك بان المانع الاول يمنع من رؤيته ما هو مانع منه ومانع من رؤية نفسه فلا يحتاج الى تقدير
مانع اخر حتى يلزم التسلسل **واعترض** عليه بان المانع اذا كان يمنع من رؤية
نفسه فيكون امتناع رؤيته صفة نفسية له فتمنع من تقدير مانع بالنسبة الى رؤيته وذلك
مما يقدح في طرد دلالة الوجود على صحة تعلق الرؤية بكل موجود **فلهذا أجاب** الغاية
بان المانع من جهة نفسه ان يمنع من قام به رؤيته لا غير من قام به فيجوز ان يراه غير من قام به
اذ الحكم لا يثبت في المعنى الا في محل قام به ذلك المعنى ولا ينافي ذلك كون الوجود من
مصحح الرؤية في كل موجود **قلت** قد اختلف علماؤنا في هذه المسئلة على مذاهب
الاول مذهب الشيخ ان الرؤية يجوز تعلقها وحيث لم ترَ فلمانع وما لزم من التسلسل فجوابه
ما سبق عن الغاية **وأجاب** غيره بان الله تعالى يقطع تلك السلسلة متى شاء بان يخلق الشيء
وهو عندي بضد الادراك **قلت** وهو مردود لان السلسلة التي لزمت انما هي وجود موا
نع لا نهاية لها مجتمعة لا مترتبة حتى يصح الشيء وغيره من الموتنا والغشية وما في معناها حتى
لزم المحال وهو اجتماع موانع لا نهاية لها في الزمن الفرد وانما يصح الجواب بالنوع وغيره لو
كانت السلسلة اللازمة هي سلسلة الترتيب بان يوجد بعد كل مانع مانع من الله لو كانت
السلسلة اللازمة هي سلسلة الترتيب لما لزم محال اذ غايته لزوم حدوث انقطاع الموانع في
المستقبل وذلك لا استحالة فيه كنعيم اهل الجنة وعذاب اهل النار الثاني امتناع كون المر
ئية متعلقا مرئية ومحته ما سبق من التسلسل **قلت** وهو مردود لان كان يسلم ان الوجو

مصحح الرؤية الثالث استحالة ان يرى الشخص رؤية نفسه وتجويز ان يرى رؤية غيره وكانه يرى فاعل
هذا عدم لزوم التسلسل في رؤية الغير لجواز ان يدرك الشخص ادراك غيره او لا يدركه لمانع ثم
يعدم المانع لذلك المحل الثاني الذي هو محل الرؤية المدركة فتنعدم هذه الموانع فيقطع التسلسل
عنوة لذلك **قلت** ولا يخفى ضعف هذا الثالث ايضا لانه ان كان يجوز رؤية المانع فيقول
من التسلسل عنه عدم كون رؤية الغير حال وجوده مرئية ما لزم عنده عدم كون رؤية نفسه
مرئية له وان كان لا يجوز رؤية الموانع فقد بطل التسلسل في رؤية نفسه ورؤية غيره كما ذكر عن
الغاية في تصحيح قول الشيخ الاشعري **وبالجملة** ما يخلو من هذه الاقوال ان يسلم ان الوجود
هو المصحح للرؤية ما ذهب اليه الشيخ بطريقة جواب الغاية رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم
ص اما صح النهاية في متعلقاتها فلانها لو اختصت ببعض ما تصلح له لاستحال ما عداه جوا
زه او افتقر الى مخصص **ش** هذا برهان على المذهب الثاني وهو عموم التعلق للممكنات وهو
من قول المذهب الاول وهو وجوب الصفات لتوقف بعض ادلة عليه **وبيان** ما اشار اليه من
الدليل ان نقول لو اختصت صفة من صفاته تعالى المتعلقة ببعض ما تصلح له لانقلب الجائز
مستحيلا والثاني باطل فالمقدم مثله **وبيان الملازمة** ان البعض الذي لم تتعلق به تلك
الصفة مع صلاحية تعلقها به هو في صحة تعلقها به مثل البعض الذي تعلقت به فقصر الصفة في
التعلق على غيره منع لما هو ممكن عنده **وأيضا** فتخصيص الصفات ببعض ما جاز ان تتعلق به
يوجب افتقارها الى مخصص مختار لاستواء الجميع بالنسبة اليها وذلك يوجب حدوثها
وقد سبق البرهان على وجوب القدم والبقاء لذاته تعالى ولجميع صفاته **ص** ولا يقال اجاز
التعلق بالجميع للكل منع مانع لانا نقول المانع ان ضاد الصفة لزم عدمها وعدم القديم
محال والا فلا اثر له وايضا فالتعلق نفسي فيستحيل ان يمنع منه مانع والمانع في حقنا انما منع
وجود الصفة لتعدده بالنسبة الينا بدليل عدمه هو لنا عن العلوم مع بقاء الا
خر لا تعلقها **ش** هذا اعتراض على الملازمة وجوابه وتقرير الاعتراض ان يقال لا نسلم ان اختصاص
الصفة المتعلقة ببعض ما تصلح له يلزم منه استحالة ما عدم جوازه لانه انما يلزم ذلك لو كان
امتناع تعلقها بالبعض من ذاتها اذ العرض حينئذ ان ذلك البعض مما يصلح ان تتعلق به فامتناع
تعلقها به لا موجب حينئذ بين جواز التعلق واستحالته اما اذا كان امتناع تعلقها بذلك البعض
لامر ذاتيها بل لمانع لم يلزم الجمع بين الجواز والاستحالة لاختلافهما حينئذ بالاضافة اذ الجواز
انما هو باعتبار الذات والاستحالة انما هو مجرد اعتبار الغير **والاول** يقرر هذا الاعتراض
بمجرد الاستعمال وذلك ان يقال ما تريدون بالاستحالة والجواز الذي لزم اجتماعهما على تقرير

سؤال من شرح الغرابي على الفوا[illegible] ... بسماع الكلام النفساني ... الاصوات ... انا نعني بالسماع ما عنينا برؤية الله تعالى ... فقف على المانع ... والاحاديث ... علما ضروريا ... بالضرورة ... الشرع ... انتهى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)